اقتصاد

تدهور القطاع الزراعي في الأردن

عمّان ـ **زيد الدبيسية**

قال رئيس اتحاد مزارعي وادي الأردن، عدنان خدام، إن القطاع الزراعي في بلاده وصل إلى أسوأ مرحلة في تاريخه وبات كثير من المزارعين يفكرون جديا بهجرة أراضيهم بسبب الخسائر الكبيرة التي تعرضوا لها خاصة خلال العام الحالي لعدة أسباب أهمها أزمة كورونا وما نتج عنها من إغلاق أسواق تصديرية مهمة وانخفاض الأسعار إلى مستويات غير مسبوقة لا تغطي الكلف.

وأضاف خدام في تصريح لـ«العربي الجديد» أن خسائر المزارعين خلال الثمانية أشهر من العام الحالي تقدر بعشرات الملايين من الدولارات، ويتوقع أن ترتفع كثيرا بسبب الأضرار التي لحقت بالمزروعات والنباتات الناتجة عن الموجة الحارة التي يشهدها الأردن ودول المنطقة منذ الأسبوع الماضي.

وتابع أن غالبية المحاصيل الزراعية والنباتات تعرضت للتلف بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتي زادت في بعض المناطق عن 50 درجة مئوية، ولا سيما في منطقة الأغوار ما سيضطر عددا كبيرا من المزارعين لهجرة الزراعة خلال الفترة المقبلة لتراكم الخسائر وتفاقم أوضاعهم المادية.

وبيّن أن غالبية المزارعين حاليا يفضلون عدم قطف الثمار أو المحاصيل الزراعية لأنها ترتب عليهم كلفا إضافية نتيجة لانخفاض أسعارها في السوق المحلي مع تعثر عمليات التصدير في كثير من الأحيان.

وأوضح أن القطاع الزراعي يعاني أيضا من نقص شديد في الأيدي العاملة نتيجة لتخفيض تصاريح العمل للوافدين.

وانتقد رئيس اتحاد المزارعين الحكومة لعدم تقديمها الدعم الكافي للقطاع الزراعي واعتبارها من أكثر القطاعات المتأثرة بجائحة كورونا والتداعيات الناتجة عنها رغم أن رئيس الوزراء عمر الرزاز أكد مؤخرا أن الحكومة مستمرة بدعم القطاع الزراعي كونه من أهم القطاعات الاستراتيجية والمهمة لتحقيق الأمن الاقتصادي والاجتماعي والأمن الغذائي.

وقال الرزاز خلال لقائه مع ممثلي القطاع الزراعي مؤخرا إن الحكومة ستعمل على تحويل الاستراتيجية الزراعية التي أعدتها وزارة الزراعة أخيرا إلى خطة تنفيذية وإجراءات لتمكين القطاع من تجاوز الصعوبات التي تواجهه وتعزيز قدرته على المنافسة وزيادة مساهمته في توليد فرص العمل وتنمية المجتمعات المحلية.

وحسب بيانات إحصائية رسمية، تقدر مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 4% ويوفر آلاف فرص العمل، وخاصة للوافدين، نظرا لعزوف الأردنيين عن العمل في بعض القطاعات من بينها الزراعة.

ومن جانبه، حذر رئيس جمعية حماية المستهلك، محمد عبيدات، من استمرار تدهور القطاع الزراعي الذي يعتبر شريان الأمن الغذائي في أي بلد.

وقال لـ«العربي الجديد» إن القطاع الزراعي يلعب دورا مهما في تعزيز أمن الأردن الغذائي، فهناك اكتفاء ذاتي من عدد من السلع الزارعية، بخاصة بعض أصناف الخضار والفواكه في غالبية أشهر السنة. وأكد أن تفكير عدد كبير من المزارعين بهجرة الزراعة ينطوي على مخاطر كبيرة على الاقتصاد الأردني بشكل عام.

مبيعات قياسية للشاحنات الثقيلة في الصين

أظهرت بيانات صناعية أن مبيعات الشاحنات الثقيلة في الصين سجّلت نمواً مزدهراً على أساس سنوي في أغسطس/ آب الماضي، لتسجّل رقماً قياسياً جديداً منذ سنوات. وبحسب التقييم الصادر عن موقع «سيفي وورد دوت سي أي»، مقدم خدمات معلومات صناعة المركبات، فإن نحو 128 ألف شاحنة ثقيلة قد بيعت في الشهر الماضي، بزيادة 75 في المائة على أساس سنوي. وحطّم هذا الرقم رقماً قياسياً مسجّلاً في أغسطس/ آب عام 2017، إذ تم بيع نحو 93,7 ألف شاحنة في ذلك الشهر، ما سجّل ذروة المبيعات لـ5 أشهر. وتوقع الموقع، بالاستناد إلى الازدهار المستمر في السوق، أنّ تسجل المبيعات السنوية في العام رقماً قياسياً بـ1,4 مليون سيارة.

(Getty)

لقطات

تعزيز التعاون بين تركيا وليبيا

أبرمت وزارة الصناعة والتكنولوجيا التركية اتفاقية نوايا حسنة مع مصرف ليبيا المركزي، لتعزيز التعاون بين الجانبين في مجالات الاستثمار وريادة الأعمال والتكنولوجيا. وجرت مراسم التوقيع في أحد فنادق مدينة إسطنبول، امس، حيث وقّع الاتفاقية عن الجانب التركي وزير الصناعة والتكنولوجيا، مصطفى وراناً، وعن الجانب الليبي، محافظ المصرف المركزي، الصديق عمر الكبير. وفي كلمة قبيل التوقيع قال وراناً، إن تركيا وليبيا تواجهان تهديدات عدة على الاصعدة الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وأنهما تخوضان نضالا معا ضد التهديدات المشتركة.

قطر تصرف مساعدات لـ170 ألف اسرة في غزة

أعلن رئيس اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، محمد العمادي، أمس، أن اللجنة وبالتعاون مع صندوق قطر للتنمية، ستبدأ صرف المساعدات النقدية للاسر المتعففة في قطاع غزة، يوم الثلاثاء المقبل. وذكر العمادي في بيان ان اللجنة ستبدأ، غدا الثلاثاء، تسليم مساعداتها النقدية لـ 100 الف اسرة متعففة في محافظات القطاع، بواقع 100 دولار للاسرة الواحدة، ثم ستبدأ توزيع 100 دولار لـ 70 الف أسرة أخرى من العائلات المتضررة بسبب تفشي فيروس «كورونا» في القطاع والمسجلة ضمن كشوفات وزارة التنمية الاجتماعية.

توقعات بانكماش الاقتصاد الموريتاني

توقع رئيس الوزراء الموريتاني محمد ولد بلال، انكماش الناتج الداخلي الخام 3,2 بالمئة، العام الحالي، بسبب تداعيات جائحة كورونا. قال ولد بلال، في بيان تقديم حكومته للبرلمان، إنه يتوقع ارتفاع التضخم إلى 3,9%. وقال إن رصيد الميزانية تدهور هذا العام من فائض 0,3 بالمائة إلى عجز بنسبة 5% من الناتج الداخلي الخام، نتيجة ارتفاع النفقات لتمويل إجراءات مكافحة تفشي الجائحة والحد من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، من جهة، وانخفاض الإيرادات جراء تباطؤ النشاطات الاقتصادية والإعفاءات الضريبية من جهة أخرى.

دولة صندوق مصر السيادي

مصطفى عبد السلام

حصل صندوق مصر السيادي على مزايا ضخمة لم تحصل عليها مؤسسة حكومية قبله، بل ولم تحصل عليها حتى الوزارات السيادية بالدولة، فالصندوق، وبحكم قانون أقره البرلمان، بات محصناً بشكل كامل من المساءلة والرقابة الرسمية والشعبية والملاحقة القانونية، وهو الأمر الذي قد يفتح الباب أمام شبهات الفساد وإهدار المال العام، بل ويُثير علامات استفهام عدة حول كيفية إدارة أموال الصندوق، وكيفية التصرف في حصيلة بيع الأصول المملوكة له والتي هي في الأصل أصول تابعة للدولة ومملوكة للمصريين.

صحيح أن أيمن سليمان، الرئيس التنفيذي للصندوق السيادي، خرج علينا يوم السبت مؤكداً أن الصندوق يخضع لرقابة الجهاز المركزي للمحاسبات، ويقدم تقريراً سنوياً للجمعية العمومية ورفعه لرئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب، لكن لم يقل لنا: من يراقب أنشطة وقرارات مجلس إدارة الصندوق الذي بات يدير أصولاً تابعة للدولة تقدّر قيمتها بمئات المليارات من الجنيهات، من يحاسب رئيس الصندوق في حال اتخاذه قراراً خاطئاً يضر بالأصول المدارة ويحقق خسائر فادحة للدولة، وعلى أي أساس يتم نقل الأصول التابعة للدولة إلى الصندوق، ما مصير حصيلتها في حالة بيعها، وهل هناك ضوابط تنظم عملية البيع بحيث لا تؤول هذه الأصول إلى جهات معادية للدولة المصرية، أو إلى مستثمرين عرب وأجانب يكونون معبراً وغطاء لرجال أعمال إسرائيليين.

الصندوق السيادي حصل أيضاً على إعفاء معاملاته وأنشطته والكيانات المملوكة له بالكامل من جميع الضرائب والرسوم، وهو ما يضيع مليارات الجنيهات على خزينة الدولة، ويطرح تساؤلات حول الهدف من تأسيس الصندوق، وما إذا كان هو تزويد الخزانة العامة ورفدها بالأموال، أم اغتراف المليارات من الخزانة الخاوية عبر الإعفاء من الضرائب، وإذا كانت مؤسسة بحجم الصندوق يتم إعفاؤها من سداد الضرائب، فهل بات المواطن هو من يسدد تلك الضرائب من جيبه المخروم أصلاً.

وأخيراً انتقلت إلى صندوق مصر أبرز أصول مملوكة للدولة، آخرها أصول مساحتها 190 فداناً، أو ما يوازي 800 ألف متر مربع وتقع في قلب القاهرة وتقدر قيمتها بمئات المليارات من الجنيهات، ومنها مبنى مجمع التحرير، أضخم مجمع حكومي في البلاد. وأخيراً، لا أعرف حتى الآن ما طبيعة صندوق مصر السيادي، هل هو صندوق يتولّى إدارة فوائض الدولة المالية على غرار الصناديق السيادية الخليجية، أم أنه صندوق تؤول إليه أصول الدولة لإدارتها، وفي هذه الحالة ما الفارق بينه وبين الوزارات الاقتصادية والشركات القابضة.

المغرب: تسهيلات للأجانب تستهدف إنعاش السياحة

الرباط ـ **مصطفى قماس**

أجاز المغرب لرعايا البلدان الذين يحصلون على حجز في الفنادق الدخول إلى المملكة، بعد توقف دام منذ مارس/آذار الماضي إثر تفشي فيروس كورونا. وتم تسهيل الدخول لرجال الأعمال الأجانب، الذين يحصلون على دعوة من شركات مغربية، حيث يسري هذا التدبير اعتبارا من أمس الأحد، حسب ما أعلن عنه الاتحاد العام لمقاولات المغرب.

وكشف الاتحاد العام لمقاولات المغرب، أن وزارة الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي، تفاعلت بشكل إيجابي مع السماح بولوج المغرب لفائدة الرعايا الأجانب الذين يتوفرون على حجز في الفنادق.

وأوضح الاتحاد العام لمقاولات المغرب، الذي يمثل مصالح رجال الأعمال، أنه يمكن للأجانب، الذين لا يخضعون لتدبير التأشيرة، دخول التراب المغربي بمجرد تقديم حجز في فندق بالمملكة. ويهم هذا التدبير بشكل خاص البلدان التي ينجز معها المغرب رحلات خاصة في الفترة الأخيرة، حيث يفترض فيهم الإدلاء بما يفيد بإجرائهم اختبار كوفيد 19.

ويشكل هذا خبرا جيدا بالنسبة للقطاع السياحي، خاصة أن البلدان المعنية بهذا الإجراء هي التي تشكل أهم بلدان مصدرة للسياح نحو المملكة. وتشير بيانات مكتب الصرف، إلى أن إيرادات السياحة تراجعت 2,35 مليار دولار في السبعة أشهر الأولى من العام الجاري، بعدما كانت في حدود 4,15 مليارات دولار في الفترة نفسها من العام الماضي. وبلغت إيرادات السياحة في العام الماضي، حسب بيانات مكتب الصرف، 8 مليارات دولار، بعد جذب 13 مليون سائح، ما دفع المهنيين إلى المراهنة على استقطاب 14 مليون سائح في العام الحالي، غير أن فيروس كورونا كان له رأي آخر.

وتتوقع الكونفدرالية الوطنية للسياحة، أن تتراجع إيرادات السياحة بـ 5,8 مليارات دولار في العام الحالي، قبل أن تنخفض بـ5,2 مليارات دولار في العام المقبل و3 مليارات دولار في 2022، ما يفضي إلى خسارة 14 مليار دولار على مدى ثلاثة أعوام.

وتوصلت دراسة للمندوبية السامية للتخطيط (حكومية)، إلى أن قطاع الفنادق والمطاعم كان من الأكثر القطاعات تأثرا بالأزمة الناجمة عن فيروس كورونا، حيث شهد توقف 99 في المائة من الشركات، ملاحظة في الوقت نفسه أن 28,7 في المائة من الشركات في قطاع الإيواء والمطاعم مازالت لم تستأنف نشاطها بعد رفع الحجر الصحي.

مال وناس

الفيضانات تغرق اقتصاد السودان: مليارا دولار تكلفة الإعمار

جاءت الفيضانات لتزيد على السودان أزمة جديدة، وسط تردي الأوضاع الاقتصادية والمعيشية التي تعاني منها البلاد في ظل تداعيات جائحة كورونا

الخرطوم ـ **عاصم إسماعيل**

خلّفت فيضانات النيلين الأزرق والأبيض في السودان خسائر فادحة في ظل أوضاع اقتصادية منهكة، ما جعل الحكومة تعلن حالة طوارئ لمدة 3 أشهر. خبراء اقتصاد يرون أن الدولة عاجزة عن تقديم الدعم الكافي للمتضررين من السيول والفيضانات لضعف الإمكانيات وتآزم الأوضاع المالية، رغم أن الدولة استنفرت الجهود كافة لمواجهة الكارثة، إلا أن تحركها كان متأخراً.

وقبيل شهر من الآن توقعت الهيئة العامة للأرصاد الجوية ارتفاعاً غير مسبوق في مناسيب النيل، الأمر الذي لم تضعه الدولة في حسبانها، إلا بعد أن فاض النيل وغمرت المياه العديد من الأحياء. وقدر الخبير الاقتصادي، عادل عبد المنعم، في حديثه لـ«العربي الجديد»، تكلفة إعادة إعمار ما دمرته السيول والفيضانات في السودان بمليارَي دولار منها خسائر زراعية وسكنية وفي البنية التحتية، مشيراً إلى تضرر أكثر من نصف مليون فدان زراعي من تبعات الفيضانات. ونقلت وكالة الأنباء السودانية الرسمية (سونا) عن وزير الداخلية، عصمت عبد الرحمن، قوله في تقرير قدمه إلى مجلس الوزراء إن «90 شخصاً توفوا في كل البلاد، وأن 5500 منزل انهارت في خمس ولايات».

وتسببت الأمطار في إلحاق خسائر مادية كبيرة في المناطق التي جرت فيها السيول، وأحصت السلطات تدمير آلاف المنازل وإتلاف آلاف الفدادين من المحاصيل الزراعية ونفوق أعداد كبيرة من المواشي.

وقرر مجلس الأمن والدفاع الذي ترأسه الفريق عبد الفتاح البرهان رئيس مجلس السيادة إعلان حالة الطوارئ في البلاد لمدة 3 أشهر بجانب تشكيل لجنة عليا لدرء ومعالجة آثار الخريف بسبب معدلات الأمطار والفيضانات هذا العام، حيث كشف عن خسائر باهظة وأضرار بشرية ومادية لـ16 ولاية في البلاد، إلى جانب تضرر أكثر من نصف مليون نسمة وانهيار كلي وجزئي لأكثر من 100 ألف منزل في مختلف الولايات. وقالت وزيرة العمل والتنمية الاجتماعية، لينا الشيخ، في تصريحات صحافية، إن معدلات الفيضانات لهذا العام تجاوزت الأرقام القياسية. ومن جانبه، يرى الاقتصادي، محمد التوم، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن من واجب الدولة المبادرة بدعم المتأثرين جراء السيول والفيضانات التي اجتاحت البلاد وفق الإمكانيات المتاحة لديها.

وأشار إلى أن هناك أضراراً وخسائر فادحة إثر فقدان عشرات الآلاف من الأسر سكنها ومأواها، مرجعاً ما آلت إليه الأمور في البلاد بسبب الكوارث الطبيعية لعدم تفهم الدولة نشرات الأرصاد الجوية التي حذرت من سيول وفيضانات بسبب ارتفاع مناسيب النيل قبل شهر من الآن.

ودعا التوم الدولة إلى استنفار جهود المنظمات المحلية والإقليمية للعمل بروح التكافل لدرء السيول والفيضانات التي خلّفت خسائر فادحة. وعلمت «العربي الجديد» أن وفدا من قطر الخيرية يقوم بزيارة ميدانية إلى السودان من أجل تدشين مشاريع في إطار إعادة إعمار المناطق المتضررة من مياه الأمطار، ومن المقرر أن تستمر هذه الزيارة 4 أيام. ومن جانبه قال الخبير الاقتصادي، عبد الله الرمادي، لـ«العربي الجديد إن إعلان حالة الطوارئ لدرء آثار السيول والفيضانات بمثابة رد فعل بعدما غمرت المياه 16 ولاية من بينها العاصمة الخرطوم، مؤكدا أن مناسيب النيل فاقت ارتفاع الأعوام السابقة وبالتالي تمرد النيل وتحطمت الآلاف من المنازل.

وأضاف الرمادي أن السودان لا يملك موارد ذات مخزون استراتيجي، وبالتالي تظل الحكومة عاجزة عن تقديم أي مساعدات للمتأثرين في الوقت الراهن، وتابع أن الحكومة في حالة ترقب وانتظار لتلقي الدعم والإغاثة من الخارج، فيما تساءل الرمادي أين الأنشطة التجارية والصناعية والزراعية؟ وأين رسوم جمارك الصادر والوارد؟ حتى تستطيع الحكومة توفير موارد مالية لمساعدة المتضررين. وأوضح أن الأوضاع الاقتصادية متأزمة تماماً في ظل كورونا، مؤكدا أن الحكومة عاجزة عن توفير الضروريات في الحياة. ووصف السيول والفيضانات «بالمصيبة فوق المصائب التي تكالبت على البلاد، وبالتالي لا أتوقع أن تفعّل الدولة حلولاً رغم فرض حالة الطوارئ إلا إذا جاد علينا الخيّرون»، على حد تعبيره. وتوقع الرمادي أن تصل مساعدات من الخارج، لكنها ليست بالقدر المطلوب لمواجهة التحديات التي تراكمت على البلاد.

وقال عدد من المواطنين لـ«العربي الجديد» إن فيضان النيل فاق توقعات وقدرات الجهات الحكومية والشعبية للسيطرة عليه، مطالبين بضرورة تكاتف كافة الجهود لإغاثة وإغاثة المتضررين والتعامل بحذر تجاه الفيضانات خاصة المواطنين القاطنين بجوار النيل.

وعدّد المواطن فضل الله إبراهيم جملة من الأضرار الواقعة على الشعب من فيضانات وانهيار اقتصادي وأزمة كورونا والتي عمّقت الجراح، بالإضافة إلى توقف مشاريع التنمية والاستقرار لعودة النازحين واللاجئين، متسائلا من أين الإمكانيات لمعالجة ذلك، ودعا إلى ضرورة وضع معالجات عاجلة لكل ولاية بحسب حجم الضرر الذي أصابها جراء الفيضانات. وأكد دعمهم كل مبادرة تدعم المتضررين لمعالجة آثار السيول والفيضانات ووضع معالجة للمشكلة.

55

قالت حكومة السودان، الأسبوع الماضي، إنها عرضت جملة من المشاريع على البنك الافريقي للتنمية للحصول على تمويل يقدر بنحو 55 مليون دولار. وشملت المشروعات الانتاجية الصغيرة ومكافحة الامراض المعدية وغيرها.

السيول فاقمت معيشة المواطنين (أشرف الشاذلي/فرانس برس)

العراق

كورونا ينعش التجارة الإلكترونية

بغداد ـ **ميعون الباسل**

بعد انتشار فيروس كورونا وفرض حظر التجوّال، زادت معدلات تسوق العراقيين عبر الإنترنت مقارنة بالأشهر التي سبقت ظهور الوباء حيث اضطر الكثير منهم إلى عدم الخروج من المنزل وتفضيل التسوق من المتاجر الإلكترونية لسد احتياجاتهم اليومية عبر تصفح مواقع التواصل الاجتماعي، وخاصة فيسبوك وإنستغرام.

وفي هذا السياق، تقول الموظفة الحكومية، سديد سلام (30 عامًا)، لـ«العربي الجديد»، إنه منذ فرض حظر التجوّل بدأت أشتري احتياجات أسرتي من المتاجر الإلكترونية حيث تعرفت تدريجيا على الكثير من المواقع والمتاجر الغذائية والطبية والمعاقين كالذهب والفضة والملابس ومواد التجميل وغيرها على الإنترنت.

وأضافت: مع انتشار وباء كورونا والحجر الصحي صرت اعتمد بنسبة 90% على التسوق من المتاجر الإلكترونية، حتى الذهب اشتريه من بعض الصاغة الموثوق بهم أو الذين أعرفهم عبر الإنترنت، وأغلب فساتين بناتي الصغار أشتريها من الصفحات الخاصة بملابس الأطفال. وشهدت التجارة الإلكترونية نموا ملحوظا في العراق، ويقدر حجم مبيعاتها بأكثر من 20 مليون دولار شهرياً، حسب تقديرات غير رسمية. «كورونا دفعت التجارة الإلكترونية للنمو على عكس مبيعات التجارة التقليدية، فالكثير من المواطنين يتصفحون مواقع التواصل الاجتماعي من المنازل وتظهر لهم بضائع ذات جودة عالية وسعر مناسب، فيكون الإقبال على شرائها عاليا جدا» كما يقول صاحب متجر «دليفري» الإلكتروني، صهيب أحمد، لـ«العربي الجديد».

وتابع أن إحدى شركات النقل المعتمدة والتي لديها 18 مكتبا في عموم العراق، وتقدر حجم أرباحها اليومية بـ 40 ألف دولار، أجبرت على التوقف نتيجة قرارات الحظر الشامل في الأشهر الماضية، لكن في جميع الأحوال فإن فيروس كورونا، ساهم في رفع المبيعات وفتح آفاق واسعة لكثير من المتاجر التي لم تكن معروفة سابقا.

وأضاف أن أكثر المشترين من متجرنا الرجال من عمر 20 إلى 34 عامًا، إذ يقبلون على المنتجات الخاصة بالعناية بالشعر والذقن، وأجهزة تخفيف الوزن، والملابس والأكسسوار، وتأتي النساء بالمرتبة الثانية، من عمر 18 إلى 40 عامًا، أما المنتجات الأكثر مبيعا في العراق فهي أجهزة العناية بالبشرة، والملابس والأكسسوار، ومستحضرات التجميل بشكل عام.

الخبير بالتسويق الإلكتروني، محمد عبد الرحمن (30 عامًا)، يؤكد لـ«العربي الجديد»، أن العديد من الشباب العراقيين أصبحوا يفكرون بجدية بفتح مشاريعهم الخاصة وبسبب جائحة كورونا فإن الجميع في المنازل يمسك الهاتف لساعات للتعرف على التجارة الإلكترونية، ما دفعني إلى إطلاق سلسلة تعليمية عبر حسابي في إنستغرام سهلة وبسيطة جدا بإمكان الجميع الاطلاع عليها تحت وسم التسويق بالعراق لتنمية مهارات المقبلين على العمل في هذا المجال.

وبين عبد الرحمن، أن «التجارة الإلكترونية مربحة جدا لكنها تحتاج إلى جهود كبيرة ووقت وخبرة من أجل تحقيق المكاسب المرجوة، والتي قد تصل إلى 3 آلاف دولار شهريا وربما أكثر للمشاريع الناشئة، أما عن عيوبها فهي كثيرة وأبرزها عدم وعي الكثير بآليات التسويق الإلكتروني والتسرع أحياناً في اتخاذ القرار، وأنصح من يريد الاستثمار في هذا المجال بدراسة السوق جيدا والتعرف على مواطن القوّة والضعف قبل دخوله».

وأوضح أن العديد من التجّار الجدد في هذا المجال يريدون تحقيق مبيعات سريعة وكبيرة في أول شهرين، ويحبطون من سوق التجارة الإلكتروني الصعب والذي مازال يواجه مشاكل عديدة منها غلاء النقل.

وقال عبد الرحمن إن جائحة كورونا من فوائدها أنها اختزلت لنا 10 سنوات من التطوير الإلكتروني في العراق، إذ أجبرت الجميع على التوجه إلى الشراء (أونلاين).

كورونا دفع الكثير من العراقيين إلى التسوق عبر الإنترنت بدلاً من التجارة التقليدية (صباح عرار/فرانس برس)

أخبار العرب

تراجع احتياطيات عُمان

أظهرت بيانات رسمية، أمس، تراجع الأصول الأجنبية (الاحتياطات) للبنك المركزي العُماني في يوليو/ تموز الماضي، بنسبة 5,2 بالمائة (897 مليون دولار)، قياساً بيونيو/ حزيران السابق له، مع استمرار التداعيات الاقتصادية لأزمة فيروس كورونا. وذكرت البيانات الصادرة عن البنك المركزي العماني أن الأصول الأجنبية انخفضت للشهر الثاني على التوالي، إلى 6,286 مليارات ريال (16,37 مليار دولار) في يوليو/ تموز 2020. كانت الأصول الأجنبية للمركزي قد سجلت 6,630 مليارات ريال (17,27 مليار دولار) في يونيو/ حزيران الماضي. وتتوزع الأصول الأجنبية بين إيداعات عملة أجنبية والحساب الاحتياطي للسلطنة لدى صندوق النقد الدولي، واستثمارات الأوراق المالية.

وعلى أساس سنوي، ارتفعت الأصول الأجنبية للمركزي العماني بنسبة 6 بالمائة في يوليو الماضي، مقارنة مع 5,927 مليارات ريال (15,44 مليار دولار) في الشهر المماثل من 2019.

غرق سفينة إماراتية

أعلنت مجموعة الخليج للملاحة القابضة، المدرجة في سوق دبي المالي، تعرّض إحدى سفنها لحادث أدى إلى فقدانها قبالة سواحل اليابان، بينما كانت في طريقها من نيوزيلندا إلى الصين وعلى متنها مواش. وقالت المجموعة في بيان، أمس، إن السفينة أرسلت نداء استغاثة في وقت مبكر من صباح الأربعاء الماضي، وقد استجاب خفر السواحل الياباني على الفور، وتمكن من إنقاذ أحد أفراد الطاقم البالغ عدده 43 فرداً، وما يزال البحث عن البقية مستمراً. وتابعت الشركة: «نراقب الوضع عن كثب ونعمل بشكل حثيث مع جميع المشاركين في جهود الإنقاذ، آملين أن يكون هناك ناجون آخرون». ولم يحدد البيان أسباب الحادث أو حجم الخسائر المادية والبشرية. والخليج للملاحة القابضة هي شركة الملاحة والنقل البحري المتخصصة الوحيدة المدرجة في سوق دبي المالي منذ فبراير/ شباط 2007. وتمتلك الشركة أسطولاً من ناقلات المواد الكيميائية وسفن نقل المواشي وسفن دعم العمليات والخدمات البحرية وعمليات إصلاح السفن.

تقارير عربية

مال وسياسة

حكومة تونس الجديدة تخطط لهدنة مع النقابات الغاضبة

تونس ـ **إيمان الحامدي**

انطلق هشام المشيشي مباشرة بعد نيل حكومته ثقة البرلمان نحو بحث هدنة اجتماعية مع النقابات المتأهبة للدفاع عن مواقفها في الإصلاحات الاقتصادية التي تنوي الحكومة القيام بها، وسط وضع اجتماعي محتقن وانكماش تاريخي في النمو الاقتصادي.

ووافق البرلمان التونسي، فجر الأربعاء الماضي، على منح الثقة لحكومة هشام المشيشي، «التكنوقراط»، وسط أمل بأن تنجح في وضع حدّ لحالة عدم الاستقرار السياسي في البلاد ومعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية. ويسعى رئيس الحكومة الجديد إلى إيجاد توافقات مع الاتحاد العام التونسي للشغل من أجل ضمان دعم إضافي لحكومته ووقف نزيف المطالب الاجتماعية التي تزيد من الضغط المالي على موازنة البلاد. وطلب المشيشي أمام البرلمان «بعض الهدوء» وفسح المجال لحكومته لبلورة برنامج يعالج مشاكل البلاد ووضع حد لنزيف المالية العمومية قبل الانطلاق في الإصلاحات الكبرى التي قد تتطلب قرارات مؤلمة للتونسيين تتعارض

برنامج لتحسين أوضاع العمال وتدارك تداعيات كورونا

وخيارات الاتحاد العام للشغل المتجذر للدفاع عن حقوق الشغالين وقدرتهم الإنفاقية.

وقال المشيشي إن حكومته ستدخل مباشرة بعد نيل ثقة البرلمان في مفاوضات مع شركاء تونس الماليين، ولا سيما صندوق النقد الدولي، وإصلاح المؤسسات العمومية التي يطالب اتحاد الشغل بالمشاركة فيها بسبب الثقل العمالي والنقابي في هذه المؤسسات.

وعلّق الناطق الرسمي باسم الاتحاد العام التونسي للشغل، سامي الطاهري، على الأولويات الاقتصادية لحكومة المشيشي بأن موقف رئيس الحكومة الجديد من القطاع العام مقبول، غير أن استعداد الاتحاد للدخول في هدنة اجتماعية مرتبط بقدرة الحكومة على معالجة مسببات الإضراب الاجتماعي وأهمها الفقر والغلاء والضغط الضريبي.

مسابع لامتصاص الاحتجاجات الاجتماعية (ياسين قاداري/الأناضول)

وقال الطاهري لـ«العربي الجديد» إن الاتحاد العام التونسي للشغل (النقابة الأكثر تمثيلاً في البلاد) على استعداد للتفاعل الإيجابي مع حكومة المشيشي شرط إثبات قدرتها على حسن إدارة الملف الاجتماعي والتعهّد بالحفاظ على الحقوق المكتسبة للشغالين.

وأضاف في ذات السياق أن المركزية النقابية لا تملك أزرار السيطرة على الحراك الاجتماعي وأن الاستقرار يتطلب مكافحة حقيقية لأسباب الفقر التي تدفع بالشغالين للاضراب أو الاحتجاج في الشوارع. ولم يخف الطاهري خشيته من أن ينفلت الحراك على جميع الأطراف، داعياً إلى هدنة سياسية، باعتبار أن العلّة التونسية أسبابها سياسية بالأساس، وفق قوله. وحول موقف الاتحاد من خطة إصلاح المؤسسات الحكومية عبر الشراكة مع القطاع الخاص التي اقترحها المشيشي في مشروعه الحكومي، قال الطاهري إن الاتحاد سبق أن تحفّظ على قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مطالباً بحماية المؤسسات الحكومية من محاولات سيطرة القطاع الخاص عليها في إطار شراكات غير متكافئة، وفق قوله.

ووعد هشام المشيشي في جلسة منح الثقة لحكومته بالبرلمان بإيجاد حلول لأزمة الطاقة في البلاد وحلّ مشاكل قطاع الفوسفات عبر الإدماج الاقتصادي والاجتماعي للمحافظات التي تعرف احتجاجات اجتماعية متواصلة تسببت في تعطّل نشاط منشآت الطاقة الحيوية جنوب تونس.

وعلى خلاف حكومة الفخفاخ التي أطاحتها شبهة تضارب مصالح وفساد تملك حكومة المشيشي مقومات صمود أكبر من سابقتها، باعتبار أن رئيسها المشيشي موظف حكومي قادم من هيئات الرقابة العامة للدولة ولا علاقة له بعالم المال والأعمال. كذلك تمكن رئيس الحكومة الجديد في مساره المهني من ربط علاقات جيدة مع نقابات ثقيلة في القطاع العام، ومنها نقابات النقل والصحة والشؤون الاجتماعية بحكم عمله رئيس ديوان في 4 وزارات. واختار المشيشي لحقيبة الشؤون الاجتماعية محمد الطرابلسي، العضو السابق للمكتب التنفيذي للاتحاد العام التونسي للشغل، ما يساعده على مدّ جسور تواصل مهمة مع المركزية النقابية.

وتتسلّم حكومة المشيشي مهامها في ظل أسوأ أزمة اقتصادية تمر بها البلاد منذ أستقلالها عام 1956 بعد نزول كل المؤشرات الاقتصادية إلى ما تحت الصفر وتراجع النمو الاقتصادي بـ12 بالمائة إلى جانب انفجار الدين العام وارتفاع البطالة إلى 18 بالمائة بسبب فقدان نحو 270 ألف تونسي وظائفهم، فضلاً عن تداعيات التوتر في المحيط الإقليمي للبلاد على الواقع التونسي.

وأكد الأمين العام المساعد المكلف بالقطاع الخاص في الاتحاد العام للشغل، محمد علي البوغديري، أن للاتحاد برنامجاً لتحسين أوضاع الشغالين وتدارك مخلّفات جائحة كورونا سيعرضها على الحكومة الجديدة من أجل مناقشتها وبلورة برنامج إصلاحي شامل يحافظ على الحقوق المكتسبة للعمال ويصلح ما خلّفته الجائحة من فقدان لمواطن الشغل وتراجع للمقدرة الشرائية للعمال.

وأضاف البوغديري لـ«العربي الجديد» أن الحكومة مطالبة بالقيام بمجهودات أكبر من أجل ضمان تطبيق المساواة في الحفاظ على حقوق العمال في القطاع الخاص كما هو الشأن لموظفي القطاع العام، منتقداً سوء إدارة حكومة الفخفاخ الراحلة للملف التسريح من القطاع الخاص بعد الجائحة. وأكد في ذات السياق أن الحكومة السابقة لم تسع إلى تمكين أجراء القطاع الخاص من رواتبهم إبان الحجر الصحي، في مخالفة صارخة لمقتضيات دستور البلاد الذي أقر المساواة في الحقوق والواجبات بين الشغالين كافة.

وأفاد المسؤول النقابي في سياق متصل بأن الاتحاد العام التونسي للشغل سيطلب من الحكومة الجديدة أن تكون شريكاً فعلياً في إعادة تنشيط المؤسسات الاقتصادية الخاصة، على أن يكون العمال النواة الصلبة لهذا القطاع بهدف توفير ظروف العمل الملائمة وتحسين منافسة الشركات الخاصة التي تواجه منافسة شرسة مع الخارج.

تراجع صادرات مصر

قال الجهاز المركزي المصري للتعبئة العامة والإحصاء (حكومي) أمس الأحد، إن عجز الميزان التجاري تراجع 8,6 في المئة على أساس سنوي في شهر يونيو/ حزيران الماضي إلى 3,30 مليارات دولار.

وأوضحت النشرة الشهرية لبيانات التجارة الخارجية الصادرة عن جهاز الإحصاء في بيان أن الصادرات انخفضت 7,9 في المئة إلى 2,26 مليار دولار في يونيو/ حزيران، في حين تراجعت قيمة الواردات 8,3 بالمئة إلى 5,56 مليارات دولار. وشهدت الأسواق المصرية ركوداً واسعاً بسبب تداعيات تفشي فيروس كورونا، ما تسبب في خسائر فادحة للتجّار. واستحوذت صادرات 14 سلعة على 33,5% من الصادرات المصرية خلال شهر يونيو/ حزيران الماضي.

معيشة

الجزائر: موجة غلاء جديدة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

نبهت منظمة حماية المستهلك في الجزائر، من موجة غلاء مرتقبة في الأسعار خلال الأسابيع القليلة المقبلة، تتزامن مع موسم العودة إلى المدارس، داعية الحكومة إلى تكثيف الرقابة على الأسواق والمحال التجارية لحماية المستهلكين من المضاربة وجشع بعض التجار.

وقال رئيس المنظمة، مصطفى زبدي، في تصريح لـ «العربي الجديد»، إن وتيرة الأسعار لم تهدأ منذ بداية انتشار جائحة كورونا، مشددا على أهمية العمل على التصدي لموجة غلاء جديدة مع العودة إلى المدارس.

ولفت زبدي إلى أنّ تتالي المواسم الاستهلاكية يشجع التجار على رفع أسعار كل المنتجات، للاستفادة بأقصى قدر ممكن من زيادة الطلب، وتعويض ما خسروه طيلة فترة الحجر الصحي، يقابله تراجع حاد للدينار في الأشهر الأخيرة، وهو ما يؤدي عموما إلى تفاقم معدلات التضخم، ويدفع المواطنين إلى التدابير لمجابهة المصاريف الضرورية.

ونبّه المتحدث إلى أهمية توعية المستهلك، مؤكدا أن المواطن يتحمل مسؤولية حماية نفسه من المضاربين، بمقاطعة السلع مرتفعة الثمن.

ويرى أن حملات المراقبة الاقتصادية لا تكفي وحدها لردع المخالفين، مما يجعل المواطنين في صراع يومي مع بورصة أسعار لا تهدأ، وبالتالي تتفاقم الضغوط المعيشية، خصوصاً وأن نسبة كبيرة من الأسر تلجأ إلى الاقتراض، ويواجه الجزائريون، عموما، ارتفاع النفقات الخاصة بالعودة المدرسية، باللجوء إلى القروض الاستهلاكية الصغرى. ويعتبر رئيس منظمة حماية المستهلك أن كثرة اللجوء إلى التداين والاقتراض، تعمّق الصعوبات المعيشية للجزائريين، داعيا إلى البحث عن حلول أخرى لكسر الطوق الخانق للأسعار، خصوصا أن المستهلك بات يخسر سنويًا نحو 10% من قدرته الشرائية، منذ سنة 2011.

وتقول وزارة التجارة إن حملات مكثفة لمراقبة تتواصل منذ بداية فصل الصيف، وأن عمليات المراقبة أسفرت عن تسجيل 55 ألف محضر ضد تجار يعمدون إلى رفع الأسعار. وتؤكد الوزارة على تواصل الحملات في فترة العودة المدرسية، مع دفع الغرف التجارية نحو إقرار تخفيضات استثنائية تجنبا لارتفاع نسب التضخم في الأشهر المقبلة.

وواصل الدينار تراجعه مقابل العملات الأجنبية خلال التعاملات المالية الرسمية، مطلع سبتمبر/أيلول الحالي، حيث تأثرت أسواق الصرف الرسمية سلبا مع حالة الركود التي ضربت الاقتصاد، منذ شهر مارس/ آذار، بفعل تفشي فيروس كورونا وتراجع إيرادات البلاد من النقد الأجنبي، مع فقدان أسعار النفط 60% من قيمتها خلال الربع الأول من العام الجاري، 2020، إذ فقد الدينار تماسكه مقابل الدولار واليورو في تعاملات البنوك الرسمية.

وسجّل سعر العملة الأوروبية، اليورو، في البنك المركزي الجزائري، ارتفاعاً غير مسبوق أمام الدينار، إلى نحو 152,5 ديناراً لليورو الواحد للشراء، كما ارتفع الجنيه الإسترليني أمام الدينار، وفقاً لآخر تحديثات «المركزي»، وبلغ 162 ديناراً، أما الدولار فاستقر عند 129 ديناراً.

وكان الدينار قد تراجع في مطلع يونيو/ حزيران المنصرم إلى مستوى متدن له أمام العملات الأجنبية، منذ بداية تفشي جائحة كورونا، إذ سجّل سعر الدولار في البنك المركزي الجزائري 129,482 ديناراً للشراء، كما ارتفع سعر صرف العملة الأوروبية الموحدة (اليورو) أمام الدينار إلى 142,88 ديناراً، أما الجنيه الإسترليني فبلغ 159,28 ديناراً للشراء.

وقبلها، خسرت العملة الجزائرية أكثر من 4 دنانير أمام الدولار، مطلع إبريل/ نيسان المنصرم، مع بداية انتشار الجائحة، إذ بلغ سعر الصرف 127,02 ديناراً للدولار الواحد، بعدما كان عند 123 ديناراً، مطلع مارس/ آذار، كما قفز اليورو من 135 ديناراً خلال مارس/ آذار الماضي إلى 137 ديناراً في إبريل/ نيسان الماضي.

وعادت المخاوف في الجزائر من ارتفاع الأسعار لتتقدم المشهد الاقتصادي، بعد تسجيل الدينار لأرقام تاريخية أمام الدولار واليورو، ما يُنذر بمزيد من الغلاء، ويهدد الخطط الحكومية الرامية إلى إلغاء الدعم تدريجياً، حسب مراقبين.

كما أثار تعويم الدينار مخاوف المتابعين للشأن الاقتصادي، الذين يتوقعون أن يسرع تحرير العملة من وتيرة تراجع القدرة الشرائية للجزائريين.

وفي هذا السياق، يقول الخبير الاقتصادي، جمال نور الدين، لـ«العربي الجديد» إن «انخفاض قيمة الدينار أثر سلباً ليس فقط على الفقراء وإنما على الطبقة المتوسطة أيضاً، وهو يهدد بتعجيل انهيار القدرة الشرائية أكثر فيما تبقى من السنة الحالية، بسبب تواصل عملية التعويم وتمسك الحكومة بسياسة تقليص فاتورة الواردات من خلال خفض قيمة الدينار لإطالة عمر احتياطي الصرف».

أخبار العالم

ارتفاع إيرادات البنك الصناعي الصيني

شهد البنك الصناعي الصيني المحدود، ارتفاعاً في إيراداته التشغيلية بنسبة 11,24 بالمائة على أساس سنوي، خلال النصف الأول من العام الجاري. وقال البنك، في بيان له، إن إجمالي الدخل التشغيلي في النصف الأول من هذا العام بلغ 100,2 مليار يوان (14,6 مليار دولار أميركي)، فيما بلغ صافي الربح المنسوب إلى المساهمين في النصف الأول من العام 32,59 مليار يوان، بانخفاض نسبته 9,17 بالمائة على أساس سنوي، حسب وكالة الأنباء الصينية (شينخوا).

واعتبارا من نهاية يونيو/حزيران الماضي، بلغ إجمالي أصول البنك 7,54 تريليونات يوان، بزيادة نسبتها 5,57 بالمائة عن نهاية العام السابق. فيما كان معدل القروض المتعثرة للبنك 1,47 بالمائة، بانخفاض قدره 0,07 نقطة مئوية عن نهاية عام 2019.

نمو إنتاج السيارات في إيران

ارتفع حجم إنتاج سيارات الركاب في إيران بنسبة 20% في الأشهر الخمسة الأولى من هذا العام، مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي. وحسب وكالة الأنباء الإيرانية (إرنا)، ارتفع حجم إنتاج سيارات الركاب في شركة إيران خودرو لصناعة السيارات نحو 39 في المائة في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري (بدأ في 21 مارس/ آذار 2019).

وأفادت العلاقات العامة في شركة إيران خودرو الصناعية أمس الأحد، بأنها تمكنت من إنتاج 188 ألفا و223 سيارة ركاب في الأشهر الخمسة الأولى من العام الجاري. واستطاعت شركة إيران خودرو في هذه الفترة أن تسجل زيادة بنحو 171% في إنتاج السيارات الثقيلة لتستحوذ على 10,5 في المائة من حصة سوق هذه السيارات. كما تمكنت الشركة من زيادة إنتاجها من سيارات الركاب والسيارات التجارية.

طاقة

عقوبات ألمانية قد تطاول «نورد ستريم»

برلين ـ **العربي الجديد**

تتجه الحكومة الألمانية لفرض عقوبات على روسيا قد تطاول مشروع «نورد ستريم 2» الذي يعد من أهم مشاريع روسيا لمضاعفة الغاز الطبيعي إلى ألمانيا، في حال لم تقدّم موسكو «في الأيام المقبلة» توضيحات بشأن قضية تسميم المعارض الأبرز للكرملين اليكسي نافالني، الأمر الذي بات مثبتاً بالنسبة لبرلين. وقال وزير الخارجية الألماني هايكو ماس لصحيفة «بيلد»، «إذا لم يساهم الجانب الروسي في توضيح ما حدث، خلال الأيام المقبلة فسنضطر إلى مناقشة ردّ مع شركائنا».

وحسب فرانس برس، لم يستبعد وزير الخارجية الألمانية اتخاذ خطوات على صلة بمشروع «نورد ستريم 2» لخط أنابيب الغاز الذي بات في طور الانتهاء من بنائه، ويُفترض أن يزوّد ألمانيا وأوروبا بالغاز الروسي. ويحمل المشروع الذي انتقدته واشنطن مراراً أهمية بالغة بالنسبة لألمانيا.

وقال ماس «أمل بألا يجبرنا الروس على تغيير موقفنا حيال نورد ستريم»، مشدداً على ضرورة النظر في عواقب أي إلغاء محتمل للمشروع، وعلى وجوب عدم تركيز النقاش بشأن العقوبات على نقطة واحدة. وسيرفع خط «نورد ستريم 2» نحو 55 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي إلى ألمانيا، وهو بهذه السعة يضاعف من حجم الغاز الروسي في ألمانيا.

وتتعرض حكومة المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل لضغوط متزايدة، لإعادة النظر في دعمها لمشروع أنبوب الغاز بعد إعلان السلطات الألمانية عثورها على أدلة تُثبت تسميم نافالني. وتقود الولايات المتحدة برئاسة دونالد ترامب منذ سنوات عدة حملة مكثفة لمحاولة إفشال المشروع. وفرضت عقوبات على شركات مشاركة في ورشة البناء المتوقفة حالياً، رغم الاحتجاجات الأوروبية. وترى الإدارة الأميركية أن أنبوب الغاز الروسي لألمانيا سيزيد من قوة نفوذ موسكو في أوروبا.

وحتى الآن حرصت ميركل على التفريق بين الملفين، إذ إن المصالح الاقتصادية للمشروع وتلك المرتبطة بالطاقة مهمّة جداً بالنسبة لبلادها. وتشارك في المشروع أكثر من مئة شركة أوروبية نصفها ألمانية.

على المستوى الوطني، اصبح نورد ستريم موضوعاً مثيراً للجدل بين المرشحين لخلافة المستشارة من معسكرها المحافظ، قبل الانتخابات التشريعية في نهاية العام 2021.

ودعا اثنان منهم هما فريدريش ميرتس ورئيس لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الألماني نوربرت روتغن إلى وقف هذا المشروع بدعوى أنه يشجع بوتين على «مواصلة سياسته». ودعا آخر هو أرمين لاشيت الذي يعد من بين الأوفر حظاً لخلافة ميركل، إلى الحذر وعدم التصرّف بطريقة «ردّ الفعل».

من جانبه رأى السفير الأوكراني لدى ألمانيا أندريه ميلنيك أن وقف بناء نورد ستريم 2 لن يكون كافياً. وفي مقابلة مع وكالة أنباء «دي بي أيه» الألمانية، طالب الأحد بحظر كامل ولمدة ثلاثة أشهر على كل عمليات استيراد الغاز والنفط الروسي إلى أوروبا، بهدف «حرمان نظام بوتين من مصدر الإيرادات الرئيسي لسياسته العدائية».

عمليات مد نورد ستريم 2 في مراحلها النهائية تحت بحر البلطيق (Getty)

باكستان تبحث جذب استثمارات تركية

يبحث مستثمرون باكستانيون جذب أموال تركية، وسط توتر العلاقات مع الرياض

إسلام آباد تعاني من ضائقة مالية دفعتها إلى صندوق النقد والصين

اسطنبول ـ **العربي الجديد**

وجّه باكستانيون، أمس الأحد، دعوة إلى شركات تركية للاستثمار في مدينة سكنية ضخمة، قيد الإنشاء. ويزور وفد تجاري باكستاني تركيا حالياً، لإجراء مباحثات مع المستثمرين الأتراك بشأن ضخ استثمارات في بلادهم، حسب «الأناضول».

وتواجه الشركات الباكستانية، خلال السنوات الأخيرة، أزمة تمويل، وسط تفاقم الخلافات مع السعودية بشأن تجديد منحة بقيمة 3,2 مليارات دولار، وعدت الرياض بتقديمها لباكستان، لكن السعودية في المقابل طلبت التسديد الفوري للقروض السابقة، وهو ما يعني أن العلاقات بين البلدين قد تزداد سوءاً، حسب محللين. وتعتمد باكستان على تحويلات مليوني عامل في السعودية، إضافة إلى الدعم المالي الذي تجده مقابل الدعم العسكري للرياض.

وتسعى الشركات الباكستانية لسد الفجوة التمويلية عبر التعاقد مع الشركات التركية. وكانت حكومة إسلام اباد قد وقّعت خارطة طريق اقتصادية مع تركيا أثناء زيارة الرئيس رجب طيب أردوغان، في فبراير/شباط الماضي، من بين بنودها زيادة الاستثمارات التركية وحجم التبادل التجاري بين البلدين. وقال كبير مديري احد المدن السكنية الجديدة في باكستان، سعد ناظر، لممثلي المستثمرين الأتراك: «جئنا لدعوتكم لاستثمار ضخم في مدينة سكنية تقام على مساحة 5 ملايين متر مربع، ونريد كل مستلزمات البناء فيها من تركيا.» وأضاف: «نتوقع تطورات إيجابية للغاية نحو تعزيز التعاون مع تركيا»، مشيداً بالاستقبال الجيد من قبل المسؤولين الأتراك.

وسبق أن دعت باكستان تركيا إلى الاستثمار في المناطق الشمالية من البلاد والمساعدة في تعزيز سياحتها، خلال اجتماع علي أمين غاندابور، وزير شؤون كشمير ومنطقة «جيلجيت بالتستان»، مع كوكهان أوموت، رئيس الوكالة التركية للتعاون والتنسيق «تيكا» في باكستان، أواخر شهر أغسطس/ آب الماضي. وحسب رئيس اتحاد الغرف والبورصات التركية «يُقدّر حجم التبادل التجاري بين تركيا وباكستان بنحو 700 مليون دولار، بينما يقدّر حجم الاستثمارات التركية في باكستان بنحو مليار دولار، فيما بلغت قيمة الاستثمارات الباكستانية في تركيا 600 مليون دولار». وتشمل المنتجات المصدّرة من تركيا إلى باكستان الآليات والأجهزة الميكانيكية، والأجهزة الكهربائية، وخيوط القطن، والمنتجات البلاستيكية، والسجاد، ومنتجات الألمنيوم، والمواد الكيميائية. في المقابل، تصدّر باكستان إلى تركيا، الأقمشة القطنية، والمشروبات، والخل، والألبسة، وأدوات التجميل، والإكسسوارات. يذكر أن باكستان تواجه أزمة مالية حادة، وسط تداعيات جائحة كورونا على الاقتصاد. وكان المستشار المالي للحكومة، عبد الحفيظ شيخ، قد ذكر أن بلاده حصلت على قرض قيمته 1,4 مليار دولار من صندوق النقد الدولي، وأنها طلبت القرض للمساعدة في التعامل مع التباطؤ الاقتصادي الناتج عن وباء كورونا. لكن مصادر باكستانية قالت، الأسبوع الماضي، إن الصندوق لم يصرف الشريحة الثانية من القرض البالغ 1,4 مليار دولار، لأنه يطالب بإصلاحات اقتصادية. وكان صندوق النقد اتفق على برنامج مساعدة مالية بستة مليارات دولار لباكستان العام الماضي. وترمي الضائقة المالية باكستان في أحضان الصين التي تربطها بها اتفاقات ضمن مشروع «الحزام والطريق» الذي تنفذه شركات صينية في باكستان.

مال وسياسة

باتت صادرات النفط السعودي ضحية لحسابات النفوذ السياسي في أكبر الأسواق المستوردة للخامات في العالم، وهي الصين، في ظل حرب تجارية وتفشي جائحة كورونا. وتشير بيانات رسمية في بكين إلى أن شركات المصافي الصينية رفعت مشترياتها من النفط الأميركي والبرازيلي، بينما خفضت مشترياتها من خامات شركة أرامكو النفطية السعودية

الصين تنقلب على السعودية

حاويات نفط سعودية راسية على شواطئ كاليفورنيا أثناء فترة انهيار الأسعار (Getty)

لندن ـ **موسى مهدي**

تستفحل أزمة عملاق النفط السعودي، أرامكو، ليس فقط بسبب ضرب جائحة كورونا للطلب العالمي على الخامات النفطية، ولكن كذلك بسبب الحرب التجارية بين واشنطن وبكين، والتحالفات التي يشهدها العالم لبناء «النظام العالمي» الجديد. إذ باتت الصين، أكبر مستورد للخامات النفطية، تبني مشترياتها النفطية على أساس المصالح التي تخدم النفوذ السياسي، وليس على الأساس التجاري البحت. وحسب بيانات الجمارك الصينية، فإن الصين باتت تستورد الكثير من النفط الأميركي والبرازيلي والروسي على حساب النفط السعودي. في هذا الشأن تشير تلك البيانات إلى أن شركات المصافي الصينية رفعت من وارداتها من النفط الصخري الأميركي والبرازيلي، بينما احتفظت بحجم صادراتها من الخامات الروسية خلال الشهور الماضية على حساب خامات النفط السعودي. وتتوقع نشرة «أويل برايس» الأميركية، أن ترتفع واردات الصين من النفط الصخري الأميركي بنحو 20 مليون برميل خلال الشهر الجاري، وربما ترتفع بمعدلات أكبر خلال ما تبقى من الربع الأخير من العام الجاري، حتى تتمكن بكين من تلبية شروط اتفاق «المرحلة 1» التجاري مع واشنطن. وحتى الآن أوفت الصين بنسبة 5% فقط من كميات النفط الأميركي التي وعدت بها في الاتفاق التجاري مع إدارة ترامب، وبالتالي فإنها ستضطر إلى زيادة واردات النفط الخام بأكبر كميات ممكنة خلال الشهور المقبلة. وترغب بكين بكسب ود واشنطن حتى تتمكن من تهدئة النزاع التجاري المتصاعد معها، وهو نزاع قد يهدد صادراتها وشركاتها في السوق الأميركي الاستراتيجي لنموها التجاري. وفي المقابل فإن الصين ترغب في الاحتفاظ بحصة وارداتها من النفط الروسي. ولدى الصين تحالف استراتيجي مع روسيا، وتعول على هذا التحالف في كسب «الحرب الباردة» التي تعد لخوضها خلال السنوات المقبلة مع أميركا ودول المعسكر الرأسمالي التي تخطط لعزلها تجارياً وتقنياً ومالياً عن الأسواق العالمية. كما أن بكين تأمل كذلك في الحفاظ على منظومة بريكس التي أنشأتها قبل 10 سنوات ضمن مشروعها الرامي لتفكيك «النظام العالمي» الحالي، وبناء نظام عالمي جديد تصبح لها مكانة الدولة العظمى البديلة للولايات المتحدة فيه. وبالتالي تعمل الصين على مساعدة البرازيل مالياً عبر زيادة صادراتها من النفط البرازيلي، إذ إن البرازيل دولة أساسية في منظومة بريكس.

وسط هذه المعادلات الاستراتيجية للصين، بدأت شركات المصافي الصينية تضحي بوارداتها من النفط السعودي. وحسب البيانات الصينية، تراجعت صادرات الصين من الخامات السعودية إلى المرتبة الثالثة بنسبة 23,4% إلى 1,26 مليون برميل يومياً، بينما ارتفعت وارداتها من النفط الأميركي بنسبة 139% إلى 864,2 ألف برميل يومياً.

في هذا الشأن تشير نشرة «أنيرجي ويرلد» الأميركية إلى أن الصين تنوي استيراد المزيد من شحنات النفط الأميركي في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل. على صعيد النفط البرازيلي، ذكرت شركة النفط الوطنية البرازيلية «بتروبراس» في بياناتها الشهر الماضي، أن 70% من صادراتها النفطية إلى آسيا البالغة 1,62 مليون برميل يومياً تذهب للصين. ولدى البرازيل حقول نفطية بحرية تنتج خامات خفيفة تناسب المصافي الآسيوية، وشروط وقود السفن العالمية التي دخلت حيز التنفيذ منذ بداية العام الجاري. وهذا المعدل من الواردات النفطية يعني أن صادرات البرازيل إلى السوق الآسيوية تضاعفت ثلاث مرات خلال العام الجاري مقارنة بالعام الماضي 2019، ومعظمها يذهب للصين. ويلاحظ محللون أن الصين التي دخلت في حرب حدودية مع الهند تستخدم مصالحها التجارية للحفاظ على منظومة بريكس من التفكك، وهي تواجه حرباً شرسة مع واشنطن. ويتوقع خبراء نفط أن يتواصل تراجع حصة النفط السعودي خلال العام الجاري وربما المقبل، خاصة إذ تمكن الرئيس دونالد ترامب من الفوز في انتخابات الثالث من نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل.

صادرات النفط السعودي تراجعت إلى المرتبة الثالثة بالسوق الصيني

تراجع الصادرات لأميركا

ذكرت نشرة «أويل برايس» أن السعودية صدرت نحو 177 ألف برميل يومياً في أغسطس/ آب مقارنة بـ 1,3 مليون برميل في إبريل/ نيسان. وتشير توقعات إلى أن صادرات النفط السعودي لأميركا ستواصل التراجع خلال العام الجاري، وربما تستخدم صادرات النفط إلى الولايات المتحدة كسلاح ضغط في عمليات التطبيع الجارية مع إسرائيل. يذكر أن الصين باتت تتاجر بالنفط العربي الرخيص الذي اشترته خلال فترة الانهيار وتجني مليارات الدولارات منه. وذكرت نشرة «أنيرجي ويرلد» أن مصافي كوريا الجنوبية اشترت الشهر الماضي نحو مليوني برميل من النفط العماني الخفيف من مستودعات النفط التابعة لبورصة الطاقة الصينية في شنغهاي.

بنوك إسرائيلية تبحث عن فرص في الإمارات

بنك الإمارات دبي الوطني يبحث التطبيع المصرفي (Getty)

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يتجه أكبر بنكين في دولة الاحتلال، إلى إرسال ممثلين عنهما إلى الإمارات، خلال أيام، لاستكشاف فرص التعاون المتاحة، بعد نحو ثلاثة أسابيع من إشهار أبوظبي وتل أبيب، اتفاقاً لتطبيع العلاقات. ونقلت وكالة بلومبيرغ الأميركية، الأحد، عن بيان صدر عن بنك «هبوعليم» الإسرائيلي التنفيذي، دوف كوتلر، سيسافر إلى الإمارات، غدا الثلاثاء، للقاء مسؤولين في قطاع المصارف والتمويل، وكبار المسؤولين الاقتصاديين.

ووصف كوتلر الزيارة بأنها «فرصة فريدة لإقامة علاقات وتعاون اقتصادي بين بلدينا وأنظمتهما المالية، ما سيحقق النمو الاقتصادي للطرفين»، مضيفا أن ثمة «رغبة ثنائية عاجلة» لإقامة علاقات اقتصادية قوية.

كما أعلن بنك «لئومي» أن وفدا يضم 20 من كبار المسؤولين، يترأسه الرئيس التنفيذي حنان فريدمان، سيزور الإمارات في الـ 14 من الشهر الجاري، ويخطط للتوقيع على اتفاقيات لتعاون مع بنوك إماراتية. وقال البنك في بيان له، إنه «يأمل في أن يمهد الاتفاق الدبلوماسي لتعاون في المجالات المالية وفي التكنولوجيا والصحة والسياحة والزراعة والصناعة». وجاءت الخطوات المتسارعة نحو تخليق نتائج للتطبيع، مع إصدار الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، مرسوماً نهاية أغسطس/آب الماضي، يلغي قانون مقاطعة إسرائيل، بما يسمح بعقد اتفاقيات تجارية أو مالية وغيرها مع هيئات أو أفراد إسرائيليين. ويلغي المرسوم رسميا قانون 1972 الذي صدر مع تشكيل الدولة الإماراتية، والذي عكس الموقف الذي كانت تؤيده الدول العربية في ذلك الوقت، بأن الاعتراف بإسرائيل لن يأتي إلا بعد أن يكون للفلسطينيين دولة مستقلة خاصة بهم.

وقبل يوم من الإعلان عن المرسوم، كشفت وكالة بلومبيرغ، عن إجراء «بنك لئومي» الإسرائيلي و«بنك الإمارات دبي الوطني» مفاوضات لعقد اتفاقيات أعمال مشتركة. وبهذا، ستكون الصفقة أول تعاون تجاري بين البنوك الإسرائيلية والإماراتية منذ إعلان الجانبين، في 13 أغسطس/ آب، التوصل إلى اتفاق لبدء تطبيع العلاقات. ووفق بلومبيرغ، الأحد، فإن «بنك أبوظبي الأول» سيبدأ هو الآخر محادثات مع بنوك إسرائيلية. لكن محللا ماليا في أحد بنوك الاستثمار التي تعمل من دبي، قال لـ«العربي الجديد»، في 30 أغسطس/آب، إن خطوة تطبيع العلاقات المصرفية ربما «تعرض البنك الإماراتي لمخاطر مالية حقيقية، إذا ما شن مودعون حملات لمقاطعته حال إبرام اتفاق شراكة مع أي بنك إسرائيلي». وأصبحت الإمارات، أول دولة خليجية وثالث دولة عربية تقوم بتطبيع علاقاتها مع إسرائيل بعد مصر.

واشنطن تصعد ضد بكين في حربها التجارية

تتصاعد حدة التوتر التجاري بين الولايات المتحدة والصين، بتلويح إدارة ترامب، بضم أكبر شركة صينية لتصنيع الرقائق الإلكترونية إلى القائمة السوداء

واشنطن ـ **العربي الجديد**

يدرس منظمون أميركيون إضافة المؤسسة الدولية لتصنيع أشباه الموصلات الصينية «إس إم أي سي» إلى قائمة المشترين الأجانب الذين يحتاجون إلى إذن حكومي للحصول على التكنولوجيا أو المكونات، وفقًا لصحيفة وول ستريت جورنال ووكالة رويترز، السبت، مشيرين إلى أن الأميركيين يبحثون إذا ما كانت المؤسسة تلعب دوراً في تطوير الجيش الصيني. لكن الشركة سرعان ما نفت، وفق أسوشييتد برس، الأحد، أن تكون لها أي صلات بالجيش، موضحة أن منتجاتها مخصصة فقط «للمستخدمين المدنيين والتجاريين، وأنها منفتحة على التواصل الصادق والشفاف» مع واشنطن لحل «سوء تفاهم محتمل». وقال مسؤول بوزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) إن إدارة ترامب تدرس ما إذا كانت ستضيف أكبر شركة صينية لتصنيع الرقائق الإلكترونية إلى القائمة السوداء التجارية، وذلك في وقت تصعد فيه واشنطن حملتها على الشركات الصينية.

واستأنف الرئيس الأميركي دونالد ترامب مساعيه للضغط على الشركات الصينية التي بدأها بشركة «هواوي» لشبكات الاتصالات والهواتف عام 2018، حيث أصدر مرسوماً يحظر على شركات الاتصالات الأميركية شراء معدات من شركات أجنبية، اعتبر أنها تمثل خطراً عليها، في إجراء يستهدف الشركة الصينية العملاقة.

كما أعلن عزمه بحث حظر شركة «علي بابا» الصينية العملاقة للتجارة الإلكترونية، وتصفية أعمال شركة «بايت دانس» المشغّلة لتطبيق «تيك توك». وفاقمت جائحة فيروس كورونا الجديد، حدة الصراع التجاري بين الشركة الصينية العملاقة.

فاقمت جائحة كورونا، حدة الصراع التجاري بين عملاقي الاقتصاد

وقد اتفقا مطلع العام الجاري، على هدنة تجارية بعد أكثر من 20 شهراً من المفاوضات المارثونية بينهما لوقف حرب الرسوم الجمركية الانتقامية المتبادلة واستهداف الشركات الكبرى.

واعتبر ترامب عقب إبرام المرحلة الأولى من الاتفاق التجاري في يناير/كانون الثاني الماضي، أن الاتفاق يمثل انتصاراً كبيراً لسياساته، وبعوض الآف المزارعين من ناخبيه المتضررين من الرسوم الجمركية الصينية، إلا أن الصين خرجت ممسكة بأوراق ضغط كبيرة، لا تقل أهمية عن المكاسب التي قالت الولايات المتحدة إنها حققتها من وراء الضغط الذي مارسته على بكين.

ومحور الاتفاق، تعهد صيني بشراء سلع أميركية إضافية بقيمة 200 مليار دولار على مدى عامين بهدف خفض عجز تجاري ثنائي مع أميركا وصل إلى ذروته عام 2018 عندما بلغ 420 مليار دولار. وتتضمن المشتريات طائرات من عملاق صناعة الطائرات بوينغ، وسيارات وقطع غيار سيارات وآلات زراعية وأجهزة طبية، إلا أن كورونا التي شلت مفاصل التجارة العالمية خلال الأشهر الماضية حالت دون تحقيق الاتفاق على أرض الواقع، ما وضع ترامب الطامح لفترة رئاسية ثانية في مأزق شديد، بينما يتعرض الاقتصاد الأميركي لأضرار بالغة وديون غير مسبوقة. وتبدو الصين في موقف أكثر قوة، إذ سرعان ما طوقت تداعيات الوباء وأعادت الاقتصاد إلى عجلة الإنتاج. ومساء الجمعة الماضي، شهدت العاصمة بكين، انطلاق أول معرض تجاري يحضره الجمهور، منذ بدء تفشي الفيروس. وكانت الصين، حيث بدأ الوباء في ديسمبر/ كانون الأول، أول اقتصاد يتعرض للإغلاق، لكنها أعلنت الانتصار على الوباء في مارس/ آذار، حيث أعيد فتح المصانع وأبراج الشركات ومراكز التسوق، وأصبحت أول اقتصاد يعود إلى النمو بنحو 3,2% في الربع الثاني من العام مقابل انكماش بنسبة 6,8% في الربع الأول.

ترامب يصعد حربه التجارية ضد الصين (Getty)

مؤشرات الأسواق

البورصة السعودية

أنهى مؤشر السوق السعودي جلسة الأحد على تراجع بنسبة 0,3% عند 8025 نقطة (- 20 نقطة). وسط تداولات بلغت نحو 9,6 مليارات ريال. وأغلق سهم سابك عند 88,10 ريالا (- 2 %). عقب نهاية أحقية أرباح نقدية للمساهمين بواقع 1,5 ريال عن النصف الأول 2020. كما أغلق سهما أسواق العثيم وأسمنت الشمالية عند 126,80 ريالا و11,10 ريالا (- 2%) على التوالي، عقب نهاية أحقية أرباح. وتصدر سهم سدافكو تراجعات بنسبة 3%. في المقابل، ارتفع سهم المملكة القابضة بالنسبة القصوى عند 7,94 ريالات. وسط تداولات كثيفة عليه بلغت 9,3 ملايين سهم، هي الأعلى في أكثر من 6 سنوات ونصف السنة.

مؤشر دبي

أقفل سوق دبي المالي الأحد منخفضاً بنسبة 1,05% عند مستوى 2259 نقطة، وبتداولات بلغت 179 مليون درهم. وارتفعت أسهم 9 شركات من أصل 34 شركة تم تداولها اليوم، بينما انخفضت أسهم 24 شركة، وبقيت شركة واحدة على ثبات. وأقفل سهم دبي للتطوير منخفضا بنحو 2% عند 0,3 درهم، وبتداولات 20 مليون سهم، بينما ارتفع سهم الإثمار القابضة بالنسبة القصوى عند 0,187 درهم. وبتداولات 41 مليون سهم. وانخفض سهم إعمار العقارية بنسبة 2% عند 2,93 درهم، وبتداولات قاربت 17 مليون سهم، بينما أقفل سهم الاتحاد العقارية عند سعره السابق 0,302 درهم، وبتداولات 28 مليون سهم.

سوق أبوظبي

أقفل سوق أبوظبي للأوراق المالية منخفضاً 0,64% عند مستوى 4523 نقطة، وبتداولات بلغت 286 مليون درهم. وأقفل سهم الدار العقارية منخفضاً بنسبة 2,4% عند 2,05 درهم، وبتداولات 31 مليون سهم، بينما انخفض سهم إشراق للاستثمار بنسبة 0,8% عند 0,387 درهم، وبتداولات قاربت 8 ملايين سهم. وانخفض سهم أبوظبي الأول بنسبة 0,9% عند 11,46 درهم، وبتداولات 5 ملايين سهم، بينما انخفض سهم أبوظبي التجاري بنسبة 0,7% عند 5,51 درهم، وبتداولات قاربت 4 ملايين سهم.

بورصة قطر

تراجع المؤشر العام للبورصة القطرية 1,1% في افتتاح تعاملات الأحد، متدنياً إلى النقطة 9726,78 خاسراً قرابة 110 نقاط. وهبطت قطاعات البورصة السبعة بشكل جماعي يتصدرها العقارات بنحو 3,31%، يليه الصناعات بواقع 1,06%، ثم البنوك 0,99%، فيما سجل التأمين أقل انخفاض بنسبة 0,02%.